

محكمة العدل الدولية

لائحة المحكمة

اعتمدت في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٧٨

١٩٨١ / 1981



COUR INTERNATIONALE DE JUSTICE

RÈGLEMENT DE LA COUR

ADOPTÉ LE 14 AVRIL 1978

INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE

RULES OF COURT

ADOPTED ON 14 APRIL 1978

محكمة العدل الدولية

لائحة المحكمة

اعتمدت في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٧٨

١٩٨١ / 1981



COUR INTERNATIONALE DE JUSTICE
RÈGLEMENT DE LA COUR

ADOPTÉ LE 14 AVRIL 1978

INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE
RULES OF COURT

ADOPTED ON 14 APRIL 1978

لائحة المحكمة

اعتمدت في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٧٨

ديباجة

ان المحكمة ،

بعد الاطلاع على الفصل الرابع عشر من ميثاق الامم المتحدة ؛

وبعد الاطلاع على النظام الاساسي للمحكمة المرفق بالميثاق ؛

وعلا بالمادة ٣٠ من النظام الاساسي ؛

تعتمد اللائحة المنقحة الواردة فيما يلي التي تمت الموافقة عليها في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٧٨ والتي تصبح نافذة في ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ فتحل ابتداءً من هذا التاريخ محل اللائحة التي اعتمدها المحكمة في ٦ أيار/مايو ١٩٤٦ وتم تعديلها في ١٠ أيار/مايو ١٩٧٢ . ومع ذلك فإن كل قضية مرفوعة على المحكمة قبل ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، أو كل مرة من مثل هذه القضية ، تظل خاضعة لللائحة النافذة قبل هذا التاريخ .

الباب الأول

المحكمة

الجزء ألف - القضاة والمساعدون

الجزء الفرعي ١ - اعضاء المحكمة

المادة ١

١ - اعضاء المحكمة هم القضاة المنتخبون وفقاً للمواد ٢ الى ١٥ من النظام الاساسي .

٢ - لا يفرض قضية معينة ، يمكن ان تضم المحكمة ايضاً شخصاً او عدة اشخاص يختارون وفقاً للمادة ٣١ من النظام الاساسي للجلوس بوصفهم قضاة خاصين .

٣ - في احكام هذه اللائحة ، يقصد بتعبير " عضو المحكمة " أى قاضٍ منتخب ويقصد بتعبير " القاضي " أى عضو من اعضاء المحكمة أو أى قاضٍ خاص .

المادة ٢

- ١ - فترة ولاية أعضاء المحكمة المنتخبين في انتخاب من الانتخابات التي تجرى ثلاث سنوات ، تبدأ اعتباراً من السادس من شباط/فبراير (١) من السنة التي تحدث بها الشواغر التي انتخبوا لشغلها .
- ٢ - أما فترة ولاية عضو المحكمة الذي ينتخب لمخلف عضو لم يكمل فترة ولايته ، بدأ اعتباراً من يوم انتخابه .

المادة ٣

- ١ - يعدّ بر أعضاء المحكمة ، في ممارستهم لمهامهم ، متساويين في المركز بغض النظر عن السن أو تاريخ الانتخاب أو طول الخدمة .
- ٢ - فيما عدا ما نصت عليه أحكام الفقرتين ٤ و ٥ من هذه المادة ، تتحدد أسبقية أعضاء المحكمة وفقاً لتاريخ بدء فترة ولايتهم بمقتضى المادة ٢ من هذه اللائحة .
- ٣ - تتحدد الأسبقية بين أعضاء المحكمة الذين تبدأ فترة ولايتهم في تاريخ واحد بـ كبير السن .
- ٤ - يحتفظ عضو المحكمة الذي يعاد انتخابه لفترة ولاية جديدة متعلقة بفترة ولايته السابقة بأسبقيته .
- ٥ - لرئيس المحكمة ونائب الرئيس ، خلال فترة شغلها لهذين المنصبين الأسبقية ، جميع أعضاء المحكمة الآخرين .
- ٦ - في هذه اللائحة يسمى عضو المحكمة الذي يأتي ترتيبه في الأسبقية بعـد رئيس ونائب الرئيس مباشرة وفقاً للفقرات السابقة "كبير القضاة" . وإذا حال مانع دون أدائه ، اعتبر عضو المحكمة الذي يليه مباشرة في الأسبقية ويكون قادراً على أدائه "كبير قضاة" .

(١) وهو التاريخ الذي بدأت فيه فترة ولاية أعضاء المحكمة الذين انتخبوا في انتخاب الأول عام ١٩٤٦ .

المادة ٤

١ - على كل عضوفي المحكمة أن يدلي بالاعلان التالي وفقا للمادة ٢٠ من النظر الأساسي :

" أعلن رسميا انني سأقوم بواجباتي وأمارس اختصاصاتي كقاض بكل شـر واخلص وحياد وضمير " .

٢ - يدلي عضو المحكمة بهذا الاعلان في أول جلسة علنية يحضرها . وتعقد هذه الجلسة في أقرب وقت ممكن بعد بدء فترة ولايته ، وإذا لزم تعقد جلسة خاصة لهذا الغرض .

٣ - لا يحدد عضو المحكمة الذي أعيد انتخابه اعلانه الا اذا كانت فترة ولايته الجديدة غير متصلة بفترة ولايته السابقة .

المادة ٥

١ - اذا قرر أحد أعضاء المحكمة الاستقالة ، يبلغ قراره هذا للرئيس وتصبح الاستقالة نافذة وفقا للفقرة ٤ من المادة ١٣ من النظام الأساسي .

٢ - اذا كان عضو المحكمة الذي قرر الاستقالة من المحكمة هو الرئيس ، يبلغ قراره هذا للمحكمة وتصبح الاستقالة نافذة وفقا للفقرة ٤ من المادة ١٣ من النظام الأساسي .

المادة ٦

في أية حالة يكون فيها تطبيق المادة ١٨ من النظام الأساسي موضع نظر ، يقرر الرئيس ، أو عند الاقتضاء نائب الرئيس ، بإبلاغ ذلك العضو المعني ببيان خطي يتضمن الأسباب وكل الأدلة المتعلقة بالأمر . ويعطى العضو بعد ذلك ، في جلسة مغلقة للمحكمة تعقد خصيصا لهذا الغرض ، فرصة للدلالة ببيان وتقديم أية معلومات أو تفسيرات يرفقها بتقديمها والاجابة شفويا أو خطيا على أية أسئلة توجه اليه . ثم تناقش المسألة في جلسة مغلقة أخرى لا يحضرها عضو المحكمة المعني ؛ ويدلي فيها كل عضوفي المحكمة برأيه ، ويجوز التصويت اذا ما طلب ذلك .

الجزء الفرعي ٢ - القضاة الخاصون

المادة ٧

١ - يسمح للقضاة الخاصين المختارين بموجب المادة ٣١ من النظام الأساسي نظر في قضايا معينة بالجلوس في هيئة المحكمة في الأحوال ووفقا للإجراءات المبينة في الفقرة من المادة ١٧ ، وفي المواد ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ ، وفي الفقرة ٢ من المادة ٩١ ، والفقرة ٣ من المادة ١٠٢ من هذه اللائحة .

٢ - يشترك هؤلاء القضاة في النظر في القضايا التي يجلسون فيها على قدم ساواة التامة مع القضاة الآخرين في هيئة المحكمة .

٣ - يأتي ترتيب أسبقية القضاة الخاصين بعد أعضاء المحكمة حسب كبر السن .

المادة ٨

١ - يكون نص الاعلان الرسمي الذي يدلي به القضاة الخاصون وفقا للمادة ٢٠ فقرة ٦ من المادة ٣١ من النظام الأساسي النص ذاته الوارد في الفقرة ١ من المادة ٤ من اللائحة .

٢ - يجري الادلاء بهذا الاعلان في جلسة علنية من جلسات النظر في القضية في يشترك فيها القاضي الخاص المعني . وفي حالة النظر في القضية في احدى فـرف محكمة يتم الادلاء بالاعلان على النحو نفسه في تلك الغرفة .

٣ - يدلي القضاة الخاصون بالاعلان بصدور كل قضية يشتركون فيها ، حتى ولو ق لهم الادلاء به في قضية سابقة ، الا انهم لا يدلون باعلان جديد بصدور أية مرحلة متتالية من القضية نفسها .

الجزء الفرعي ٣ - المساعدون

المادة ٩

١ - للمحكمة ، من تلقاء نفسها أو بناء على طلب مقدم قبل قفل باب المرافعة نطقية ، أن تقرر بصدور أية مسألة قضائية أو طلب فتوى ، ضم مساعدين اليها للجلوس بها دون أن يكون لهم حق التصويت .

- ٢ - عندما تقرر المحكمة هذا الضم ، يتخذ الرئيس خطوات للحصول على جميع المعلومات التي تفيد في اختيار هؤلاء الساعدين .
- ٣ - يعين المساعدون بالاقتراع السري وبأقلية أصوات القضاة الذين يشكلون المحكمة لأغراض النظر في القضية .
- ٤ - تكون للغرف المنصوص عليها في المادتين ٢٦ و ٢٩ من النظام الأساسي ولرؤسائها السلطات نفسها وتتم ممارسة هذه السلطات على النحو نفسه .
- ٥ - يدلي المساعدون قبل اضطلاعهم بمهامهم بالاعلان التالي في جلسة علنية " أعلن رسميا أنني سأقوم بواجباتي كمساعد بكل شرف وحياد وضمن أنسب سأراعي بأمانة جميع أحكام النظام الأساسي للمحكمة وأحكام لائحتها " .

الجزء باء - الرئاسة

المادة ١٠

- ١ - تبدأ فترة ولاية الرئيس ونائب الرئيس اعتبارا من تاريخ بدء ولاية أعضاء المحكمة المنتخبين في انتخاب من الانتخابات التي تجرى كل ثلاث سنوات وفقا للمادة ١٠ من هذه اللائحة .
- ٢ - تجرى الانتخابات لشغل منصب الرئيس ونائب الرئيس في التاريخ المذكور نفسه أو بعده بقليل . وإذا ظل الرئيس السابق عضوا في المحكمة فانه يواصل ممارسة مهامه لحين اجراء انتخاب الرئيس .

المادة ١١

- ١ - اذا ظل الرئيس السابق عضوا في المحكمة في تاريخ اجراء انتخاب الرئاسة قام هو باجراء الانتخاب . اما اذا لم يعد عضوا في المحكمة أو اذا حال مانع دون أدائه عمله ، تعين أن يقوم باجراء الانتخاب عضو المحكمة الذي يضطلع بالرئاسة بحكم الفقرة ١ من المادة ١٣ من هذه اللائحة .
- ٢ - يجرى الانتخاب بالاقتراع السري بعد أن يعلن عضو المحكمة القائم بالرئاسة عدد الأصوات اللازمة للانتخاب ، ولا تقدم أية ترشيحات . يعلن انتخاب عضو المحكمة الذي يحصل على أصوات أقلية الذين يشكلون المحكمة وقت الانتخاب ويتولى مهامه في الحال .

٣ - يجرى الرئيس الجديد انتخاب نائب الرئيس لما في الجلسة نفسها أو قسري
جلسة التي تليها . وتطبق على هذا الانتخاب أيضا أحكام الفقرة ٢ من هذه المادة .

المادة ١٢

يرأس الرئيس جميع جلسات المحكمة ؛ ويوجه العمل في المحكمة ويشرف على ادارتها .

المادة ١٣

- ١ - في حالة شغور منصب الرئاسة أو وجود مانع يحول دون ممارسة الرئيس مهام
رئاسة ، يضطلع بهذه المهام نائب الرئيس ، وفي حالة تعذر ذلك يضطلع بها كبير القضاة .
- ٢ - عندما يمنع الرئيس بحكم نص في النظام الأساسي أو في هذه اللائحة ، سواء
الجلوس في قضية معينة أو من تولي الرئاسة فيها ، فإنه يستمر في ممارسة الرئاسة لجميع
نراض عدا ما يتعلق منها بهذه القضية .
- ٣ - يتخذ الرئيس التدابير اللازمة لضمان استمرار ممارسة الرئاسة في مقر المحكمة .
حالة تغييبه له أن يقوم ، بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي وهذه اللائحة ، باتخاذ
رتيبات اللازمة لكي يمارسها نائب الرئيس ، وإن تعذر ذلك ، كبير القضاة .
- ٤ - إذا قرر الرئيس الاستقالة من الرئاسة ، عليه أن يبلغ المحكمة ذلك خطيا
سطة نائب الرئيس أو ، إذا تعذر ذلك ، بواسطة كبير القضاة . وإذا قرر نائب الرئيس
استقالة من نهاية الرئاسة عليه أن يبلغ الرئيس ذلك .

المادة ١٤

في حالة شغور منصب الرئيس أو نائب الرئيس قبل تاريخ انتهاء الولاية الجارية وفقا
نرة ١ من المادة ٢١ من النظام الأساسي والفقرة ١ من المادة ١٠ من هذه اللائحة ،
المحكمة ما اذا كان يجب شغل هذا الشاغر خلال الفترة المتبقية من الولاية .

الجزء جيم - الغرف

المادة ١٥

- ١ - تتكون فرقة الاجراءات الموجزة التي تشكل كل سنة وفقا للمادة ٢٩ من النظم الأساسي من خمسة من أعضاء المحكمة هم الرئيس ونائب الرئيس بحكم وظيفتهما وثلاثة أعضاء آخرين ينتخبون وفقا للفقرة ١ من المادة ١٨ من هذه اللائحة . كما ينتخب عضوان من أعضاء المحكمة كل سنة بوصفهما عضوين احتياطيين .
- ٢ - تجرى الانتخابات المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة في أقرب وقت ممكن بعد السادس من شباط/فبراير من كل سنة . ويمارس أعضاء الغرفة مهامهم منذ انتخابهم وحتى الانتخاب التالي ؛ ويجوز اعادة انتخابهم .
- ٣ - اذا تعذر ، لأي سبب من الأسباب ، جلوس أحد أعضاء الغرفة في قضية معينة حل محله لا فراض النظر في هذه القضية من له الأسبقية من العضوين الاحتياطيين .
- ٤ - اذا استقال أحد أعضاء الغرفة ، أو لم يعد عضوا في هذه الغرفة لأي سبب آخر ، حل محله من له الأسبقية من العضوين الاحتياطيين ، ويصبح هذا العضو عند ذلك عضوا أصليا في الغرفة وينتخب عضوا احتياطي جديد ليحل محله . واذا زاد عدد الشوا على عدد الأعضاء الاحتياطيين المتوفرين تجرى انتخابات في أقرب وقت ممكن لشغل المناصب التي تظل شاغرة بعد أن يصبح العضوان الاحتياطيان عضوين أصليين ، ولشغل أي شوا باق في العضوية الاحتياطية .

المادة ١٦

- ١ - عندما تقرر المحكمة تشكيل فرقة واحدة أو أكثر من الغرف المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢٦ من النظم الأساسي ، تحدد المحكمة فئة القضايا التي تشا من أجلها كل فرقة ، وعدد أعضاء الغرفة ، وفترة ولايتهم ، وتاريخ بداء ممارستهم لمهامهم .
- ٢ - ينتخب أعضاء الغرفة ، على النحو المبين في الفقرة ١ من المادة ١٨ من هذه اللائحة ، من بين أعضاء المحكمة مع مراعاة ما قد يتمتع به أي عضو من أعضاء المحكمة معرفة خاصة أو دراية فنية أو خبرة سابقة فيما يتعلق بفئة القضايا التي تشكل الغرفة للنظر فيها .
- ٣ - للمحكمة أن تقرر إلغاء أية فرقة من الغرف ولكن دون أن يخل ذلك بالواجب الواقع على عاتق الغرفة المعنية بانها القضايا المعروضة عليها .

المادة ١٧

- ١ - يمكن أن يقدم طلب تشكيل فرقة للنظر في قضية معينة على نحو ما هو منصوص في الفقرة ٢ من المادة ٢٦ من النظام الأساسي في أي وقت قبل قفل باب المرافعة طية . وعند تلقي طلب بذلك من أحد الأطراف يتحقق الرئيس من موافقة الطرف الخصم .
- ٢ - عند الحصول على موافقة الأطراف ، يتحقق الرئيس من وجهات نظرهم بشأن بل الفرقة معلمي المحكمة بذلك . ويتخذ أيضا أية خطوات لازمة لضمان تطبيق الفقرة ٤ من دة ٣١ من النظام الأساسي .
- ٣ - عندما تحدد المحكمة ، بموافقة الأطراف ، عدد أعضائها الذين سيشكلون رفة ، تقوم بانتخابهم على النحو المبين في الفقرة ١ من المادة ١٨ من هذه اللائحة . ويتبع مرأة ذاته في شغل أي شاغر قد يحدث في الفرقة .
- ٤ - أعضاء الفرقة المشكلة تطبيقا لهذه المادة الذين عين من يخلفهم وفقا للمادة من النظام الأساسي عقب انتهاء فترة ولايتهم ، يستمرون في الجلوس في جميع مراحل القضية ، كان الطور الذي بلغته عندئذ .

المادة ١٨

- ١ - تجرى الانتخابات لجميع الغرف بالاقتراع السري . يعلن انتخاب أعضاء بكمة الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى أصوات أغلبية الأعضاء الذين يشكلون بكمة عند اجراء الانتخاب . وإذا اقتضى شغل الشواغر اجرا أكثر من اقتراع واحد ، يجري تراع عدة مرات على أن يقتصر كل اقتراع على عدد المناصب التي تظل شاغرة .
- ٢ - إذا ضمت إحدى الغرف عند تشكيلها رئيس المحكمة أو نائب رئيسها أو كليهما ، هذه الفرقة الرئيس أو نائب الرئيس ، حسب الحال . أما في غير ذلك من الحالات فتنتخب رفة رئيسا لها بالاقتراع السري وبأغلبية أعضائها ويظل عضو المحكمة الذي يتولى بمقتضى ، الفقرة رئاسة الفرقة عند تشكيلها متوليا رئاستها ما دام عضوا فيها .
- ٣ - يمارس رئيس الفرقة ، فيما يتصل بالقضايا التي تنظر فيها هذه الفرقة ، مع مهام رئيس المحكمة فيما يتعلق بالقضايا المعروضة على المحكمة .
- ٤ - إذا حال مانع دون جلوس رئيس الفرقة أو دون توليه الرئاسة ، اضطلع بم الرئاسة عضو الفرقة الذي تكون له الأسبقية الأولى والذي لا يوجد مانع يحول دون اضطلاع .

الجزء دال - سير العمل الداخلي في المحكمة

المادة ١٩

نهج المحكمة الداخلي في الشؤون القضائية تحكمه أية قرارات تتخذها المحكمة في الشأن (١) ، مع مراعاة أحكام النظام الأساسي وأحكام هذه اللائحة .

المادة ٢٠

- ١ - يطبق النصاب القانوني المحدد في الفقرة ٣ من المادة ٢٥ من النظام الأساسي على جميع جلسات المحكمة .
- ٢ - الالتزام الواقع على عاتق أعضاء المحكمة بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢٣ من النظام الأساسي بأن يكونوا تحت تصرف المحكمة في كل وقت ، التزام يقتضي حضورهم جميع جلسات ما لم يمنهم من ذلك ، المرض أو أسباب أخرى جديّة تبين للرئيس على النحو الواجب فيعلم بها المحكمة .
- ٣ - القضاة الخاصون ملزمون أيضا بوضع أنفسهم تحت تصرف المحكمة وحضور جلسات الجلسات المتعلقة بالقضايا التي يشتركون فيها . ولا يدخلون في حساب النصاب القانوني
- ٤ - تحدد المحكمة فترات ومدد العطل القضائية ، وفترات وشروط الاجازات تمنح لكل فرد من أعضاء المحكمة بموجب الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من النظام الأساسي ، على تراعي في الحالتي حالة الجدول العام ومتطلبات الأعمال الجارية .
- ٥ - تعطل المحكمة في أيام العطلات العامة المعتادة في المكان الذي تعقد فيه جلساتها ، مع مراعاة الاعتبارات نفسها .
- ٦ - للرئيس في الحالات العاجلة أن يدعو المحكمة للانعقاد في أي وقت .

(١) اتخذ القرار النافذ حاليا في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٧٦ .

المادة ٢١

١ - تجرى مداولات المحكمة بصورة سرية وتحفظ سريتها . بيد أن بوسع المحكمة
تقرر في أى وقت نشر ، أو السماح بنشر ، أى جزء من مداولاتها المتعلقة بمسائل خلاف
لائل القضائية .

٢ - لا يشترك في المداولات القضائية إلا القضاة والمساعدون عند وجودهم .
نصر المداولات مسجل المحكمة ، أو نائبه ، وأى موظفين آخرين في قلم المحكمة يقتضـي
حضورهم . ولا يمكن لأى شخص آخر أن يحضر إلا بلذن المحكمة .

٣ - تقتصر محاضر المداولات القضائية للمحكمة على بيان عنوان أو طبيعة المسائل
موضوعات المبحوثة ونتيجة أى تصويت يجرى . ولا تثبت فيها تفاصيل المناقشات ولا الآراء
أهديت ؛ بيد أن من حق أى قاضٍ الطلب بأن يدرج في المحضر بيان يكون قد أدلى هو

الباب الثاني

قلم المحكمة

المادة ٢٢

- ١ - تنتخب المحكمة سجلها بالاقتراع السري من بين المرشحين الذين يقترحهم أعضاء المحكمة . وينتخب السجل لمدة سبع سنوات . ويجوز إعادة انتخابه .
- ٢ - عند حدوث شاغر فعلي أو وشيك ، يخطر الرئيس أعضاء المحكمة اما فور حد هذا الشاغر أو في حالة توقع حدوث الشاغر بسبب انتهاء فترة ولاية السجل ، قبل انتهاء هذه الولاية بما لا يقل عن ثلاثة أشهر . ويحدد الرئيس موعدا لاقتال قائمة المرشحين بحيث يتاح الوقت الكافي لتلقي اقتراحات الترشيح والمعلومات الخاصة بالمرشحين .
- ٣ - تذكر في اقتراحات الترشيح المعلومات المناسبة عن المرشح وخاصة عن - جنسيته ومهنته الحالية ومؤهلاته الجامعية ومعرفته للغات وأية خبرة له في القانون أو - الدبلوماسية أو في أعمال المنظمات الدولية .
- ٤ - يعلن انتخاب المرشح الذي يحصل على أصوات أغلبية الأعضاء الذين يشكوا المحكمة عند إجراء الانتخاب . .

المادة ٢٣

- تنتخب المحكمة نائبا للسجل ؛ وتطبق على انتخابه وفترة ولايته أحكام المادة ٢٢ . هذه اللاحقة .

المادة ٢٤

- ١ - يدلي السجل قبل اضطلاعهم بمهام منصبه بالاعلان التالي في جلسة من حا المحكمة :
" أعلن رسميا انني سأقوم بكل اخلاص وكنمان وضمير بالواجبات الموكلة الي
سجلا لمحكمة العدل الدولية ، وانني سأراعي بأمانة جميع أحكام النظام الأساس
للمحكمة وأحكام لائحتها " .
- ٢ - يدلي نائب السجل بالاعلان مائل في جلسة من جلسات المحكمة قبل اض
بهمام منصبه .

المادة ٢٥

- ١ - تعيين المحكمة موظفي قلم المحكمة بناءً على اقتراح السجل . بيد انفسه
، للسجل ، جوازقة رئيس المحكمة ، أن يجرى التعيينات لبعض الوظائف التي تحددها
مكة .
- ٢ - يدلي كل موظف قبل اضطراره بمهام منصبه بالاعلان التالي أمام الرئيس
سور السجل :
- " اعلن رسميا انني سأقوم بكل اخلاص وكنمان وضمير بالواجبات الموكلة لي
بصفتي موظفا في محكمة العدل الدولية ، وانني سأراعي بأمانة جميع أحكام النظام
الأساسي للمحكمة وأحكام لاحتها " .

المادة ٢٦

- يقوم السجل في ممارسة مهام منصبه بما يلي :
- (أ) يكون الجهة التي توجه اليها ومنها مراسلات المحكمة ويتم بصفة خاصة
بانجاز كل ما يتطلبه النظام الأساسي وهذه اللائحة من مراسلات أو إخطارات
أو حالات لوائح ويؤمن سهولة التثبت من تاريخ إرسالها وتسليمها ؛
 - (ب) يضع ، بإشراف الرئيس ووفقا للشكل الذي تحدده المحكمة ، جدولا عاما
لجميع القضايا مدونة ومرقمة وفتحاً لترتيب تسليم قلم المحكمة لوائح رفع الدعاوى
أو لطلبات الفتاوى ؛
 - (ج) يحفظ الاعلانات التي تقبل بها الدول غير الأطراف في النظام الأساسي
باختصاص المحكمة وفقاً لقرار يتخذه مجلس الأمن بموجب الفقرة ٢ من المادة
٣٥ من النظام الأساسي (١) ويحيل عموماً منها مصدقة طبق الأصل إلى
جميع الدول الأطراف في النظام الأساسي ، وإلى جميع الدول الأخرى التي
تكون قد أودعت اعلاناً من هذا القبيل وإلى الأمين العام للأمم المتحدة ؛
 - (د) يحيل إلى الأطراف عمرة من جميع وثائق المرافعة والمستندات المرفقة بها
عند تسليم قلم المحكمة لها ؛
 - (هـ) يبلغ حكومة البلد الذي تنعقد فيه المحكمة أو إحدى الغرف ، وأية حكومات
أخرى قد يهتّمها الأمر ، المعلومات اللازمة عن الأشخاص الذين يحق لهم من

(١) انظر أدناه ، صفحة ٢٠ .

أن لاخر التمتع بالامتيازات أو الحصانات أو التسهيلات بمقتضى النظام الأساسي أو أى اتفاق متعلق بالموضوع ؛

(و) يحضر شخصيا أو يكلف نائبه بحضور جلسات المحكمة والفرف ويكون مسؤولا عن اعداد محاضر هذه الجلسات ؛

(ز) يتخذ التدابير اللازمة لتوفير ما قد تحتاج اليه المحكمة من ترجمة تحريرية وشفوية الى لغاتها الرسمية أو من توثق من صحة الترجمات المقدمة لها ؛

(ح) يوقع جميع أحكام المحكمة وفتاواها وأوامرها والمحاضر المشار اليها في الفقرة الفرعية (و) اعلاه ؛

(ط) يكون مسؤولا عن طبع ونشر أحكام المحكمة وفتاواها وأوامرها ووثائق المرافعة والبيانات الخطية ومحاضر الجلسات العلنية في كل قضية ، وغير ذلك من الوثائق التي تأمر المحكمة بنشرها ؛

(ي) يكون مسؤولا عن جميع الأعمال الادارية وخاصة المحاسبة والادارة المالية وفتح اللابورات التي تطلبها الأمم المتحدة في المسائل المالية ؛

(ك) يتخذ اللازم بشأن الاستفسارات التي ترد عن المحكمة وعملها ؛

(ل) يساعد في اقامة العلاقات بين المحكمة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات المتخصصة ، والهيئات والمؤسسات الدولية التي تهتم بتدوين القانون الدول وتطويره التدريجي ؛

(م) يؤمن إتاحة المعلومات عن المحكمة وعن أنشطتها للحكومات والمحاكم الوطنية العليا والرابطات المهنية وجمعيات العلماء وكليات ومدارس الحقوق ووسائل الاعلام ؛

(ن) يحفظ أختام وطوابع ومحفوظات المحكمة وأية محفوظات أخرى تكون في عهد المحكمة (١) .

(١) يحفظ المسجل أيضا محفوظات المحكمة الدائمة للعدل الدولي ، التي عهد بها الى المحكمة الحالية بقرار صادر من المحكمة الدائمة في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٥ (ح) محكمة العدل الدولية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، الصفحة ٢٠ من النص الفرنسي) ومحفوظات محاكم كبار مجرمي الحرب أمام المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ (١٩٤٥ - ١٩٤٦) التي وضعت هذه المحكمة في عهد محكمة العدل الدولية بقرار اتخذته المحكمة العسكرية في ١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٦ ؛ وقد اذنت محكمة العدل الدولية لسجلها بقبول محفوظات محكمة نورمبرغ بتد اخذته محكمة العدل الدولية في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٦ .

- ٢ - للمحكمة ان تعهد لمسجلها في اى وقت بمهام اخرى .
- ٣ - يكون سجل المحكمة مسؤولا امامها في ممارسة مهامه .

المادة ٢٧

- ١ - يساعد نائب المسجل المسجل ويحل محله أثناء غيابه أو في حالة شغور
ه الى ان يتم شغله .
- ٢ - اذا حال مانع دون اضطلاع المسجل ونائيه كليهما بمهام المسجل ، يعين
موظفان من قلم المحكمة للاضطلاع بهذه المهام خلال الفترة اللازمة . وفي حالة شغور
مبين في آن واحد ، يقوم الرئيس ، بعد استشارة أعضاء المحكمة ، بتعيين موظف من قلم
محكمة للاضطلاع بمهام المسجل ريثما يتم انتخاب مسجل جديد .

المادة ٢٨

- ١ - يتكون قلم المحكمة من المسجل ونائيه وأى موظفين آخرين يحتاج اليهم
سجل الاداء مهامه بكفاءة .
- ٢ - تقرر المحكمة تنظيم قلم المحكمة وتدعو السجل الى ان يقدم لها مقترحات
الانرض .
- ٣ - يوضع المسجل التعليمات الخاصة بقلم المحكمة وتعتمد هذه المحكمة .
- ٤ - يخضع موظفو قلم المحكمة لنظام اساسي للموظفين يضعه السجل ، على نحو
ي قدر المستطاع للنظام الاساسي للقواعد الادارية لموظفي الأمم المتحدة ، وتعتمده
محكمة .

المادة ٢٩

- ١ - لا يجوز عزل المسجل من منصبه الا اذا رأى ثلثا أعضاء المحكمة انه أصبح
عجزا دائما عن ممارسة مهامه أو أنه أدخل بصورة خطيرة بواجباته .
- ٢ - قبل اتخاذ قرار بموجب هذه المادة ، يقوم الرئيس بإعلام المسجل بالاجراء
الينوي اتخاذه ، وذلك برسالة خطية تعرض الأسباب وتبين جميع الأدلة المتصلة بالأمر .
بعد ذلك للمسجل ، في جلسة سرية للمحكمة ، فرصة الادلاء ببيان وتقديم أية معلومات
سيرات يود اعطاؤها والاجابة شفويا أو خطيا على أية اسئلة توجه اليه .
- ٣ - لا يجوز عزل نائب المسجل من منصبه الا للأسباب نفسها ووفقا للاجراء نفسه .

الباب الثالث

اجراءات الدعاوى القضائية

الجزء ألف - الرسائل التي توجه الى المحكمة والاستشارات

المادة ٣٠

كل الرسائل التي ترسل الى المحكمة بمقتضى هذه اللائحة توجه الى المسجل .
يوجد ما يفيد خلاف ذلك . ويوجه الى المسجل ايضا كل طلب مقدم من أحد الأطراف
الا اذا تقدم به في جلسة عامة للمحكمة أثناء المرافعة الشفوية .

المادة ٣١

في كل قضية تعرض على المحكمة ، يتحقق الرئيس من وجهات نظر الأطراف في
المسائل الاجرائية . ويدعول هذا الغرض وكلاء الأطراف للاجتماع به في أقرب وقت ممكن
تميينهم وكلما اقتضت الضرورة ذلك فيما بعد .

الجزء باء - تشكيل المحكمة في قضايا معينة

المادة ٣٢

١ - اذا كان رئيس المحكمة من رعايا أحد الأطراف في قضية ما ، فانه لا يعا
مهام الرئاسة فيما يتعلق بهذه القضية . وتطبق القاعدة نفسها على نائب الرئيس أو ك
النقطة اذا دعي أي منهما للاطلاع بالرئاسة .

٢ - عضو المحكمة الذي يتولى الرئاسة في قضية ما في تاريخ انعقاد المحكم
لسماع المرافعات الشفوية فيها يستمر في تولي الرئاسة في هذه القضية لحين انتهاء المرح
الجارية حتى لو انتخب في هذه الاثناء رئيس أو نائب رئيس جديداً . وانما لم يعد في
الجلوس ، تحدد الرئاسة في هذه القضية وفقاً للمادة ١٣ من هذه اللائحة وحسب تشكي
المحكمة في التاريخ الذي انعقدت فيه لسماع المرافعات الشفوية .

المادة ٣٣

فيما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة ١٧ من هذه اللائحة ، على أعضاء
المحكمة ، الذين عين من يخلفهم وفقاً للفقرة ٣ من المادة ١٣ من النظام الاساسي بع
انتهاء فترة ولايتهم ، ان ينفوا بالالتزام الذي ترتبه عليهم هذه الفقرة بمواصلة الجلوس لح

اية مرحلة من قضية تكون المحكمة قد انعقدت لسماع المرافعات الشفوية فيها قبل تعيين من يخلوهم .

المادة ٣٤

١ - في حالة الشك في تطبيق الفترة ٢ من المادة ١٧ من النظام الاساسي أو دالة الاختلاف بشأن تطبيق المادة ٢٤ من النظام الاساسي ، يبلغ الرئيس ذلك إلى المحكمة الذين يحود اليهم الفصل في الأمر .

٢ - للطرف الذي يرغب في استعراض نادر المحكمة إلى وقائع يرى أنها قد تؤثر في أحكام النظام الاساسي المنصوص عليها في الفترة السابقة ، ولكنه يعتقد ان المحكمة تكون على علم بها أن يبلغ هذه الوقائع إلى الرئيس خطيا وبصفة سرية .

المادة ٣٥

١ - إذا اعتزم أحد الأطراف ممارسة الحق الذي تخوله اياه المادة ٣١ من النظام الاساسي في اختيار قاض خاص للاشتراك في النشر في قضية وجب ان يخطر المحكمة بنيتها في وقت ممكن . وإذا لم يحدد في الوقت نفسه اسم وجنسية القاضي الذي وقع عليه اختياره ، عليه أن يتوم قبل شهرين على الأقل من انتهاء المهلة المحددة لايداع المذكرة المضادة مع المحكمة باسم وجنسية الشخص الذي اختاره مع تقديم نبذة موجزة عن تاريخ حياته . ويمكن كون القاضي الخاص من جنسية غير جنسية الطرف الذي يختاره .

٢ - إذا أبدى أحد الأطراف استعداده للاعتناع عن اختيار قاض خاص ما لم يفعل مع الشيء نفسه ، عليه أن يخطر المحكمة بذلك فتعلم به الطرف الخصم . فإذا قدم الطرف مع بعد ذلك اخطارا بنيتها في اختيار قاض خاص ، أو اختاره بالفعل ، جاز أن يحدد من المهلة للطرف الذي كان مستنعا عن الاختيار .

٣ - يرسل المسجل للطرف الخصم صورة من أي اخطار بشأن اختيار قاض خاص ، وه إلى تقديم ما قد يؤيد ابداءه من ملاحظات في غضون مهلة يحددها الرئيس . فإذا لم للطرف الخصم أية اعتراضات خلال هذه المهلة ولم يظهر للمحكمة نفسها أي وجه للاعتراض ، الطرف بذلك .

٤ - في حالة الاعتراض أو الشك تفصل المحكمة في الأمر ، وذلك بعد الاستماع إلى راف عند الاقتضاء .

٥ - يمكن اختيار قاض خاص آخر محل القاضي الخاص الذي قبل التعيين ولكن تعذر الجلوس .

٦ - متى اتضح أن الأسباب التي بني عليها اشتراك قاض خاص لم تعد قائمة ، يجلس هذا القاضي .

المادة ٣٦

١ - إذا تبين للمحكمة ان لطرفين أو أكثر مصلحة واحدة مشتركة وأنه يتعين بناءً على ذلك ، اعتبارهم طرفاً واحداً ، وأن هيئة المحكمة لا تضم أى عضو من جنسية من هؤلاء الأطراف ، تحدد المحكمة لهم مهلة يستطيعون في غضونهما اختيار قاض خـ... بالاتفاق فيما بينهم .

٢ - إذا ادعى احد الأطراف الذين رأت المحكمة ان لهم مصلحة مشتركة لو مصلحة متميزة له أو اثارى اعتراض آخر ، تفصل المحكمة في الأمر وذلك بعد الاستماع الى الأطراف عند الاقتضاء .

المادة ٣٧

١ - إذا كان أو صار من المتعذر على عضو المحكمة الذى يحمل جنسية احد الأطراف الجلوس في احدى مراحل القضية ، اصبح من حق هذا الطرف اختيار قاض خـ... غضون مهلة تحدد لها المحكمة ، أو يحدد لها الرئيس اذا كانت المحكمة غير منعقدة .

٢ - إذا كان أو صار الجلوس في اية مرحلة من القضية متعذراً على عضو المحـ... الذى يحمل احدى جنسيات الأطراف المشتركين في مصلحة واحدة ، اعتبر هؤلاء الاطـ... اطرافاً ليس لها قاض يحمل جنسية احدها في هيئة المحكمة .

٣ - إذا اصبح بوسع عضو المحكمة الذى يحمل جنسية احد الأطراف الجلوس قفـ... باب المرافعة الخطبة في تلك المرحلة من القضية ، استعاد مكانه في هيئة المحكمة تلك القضية .

الجزء جيم - الاجراءات أمام المحكمة

الجزء الفرعي ١ - رفع الدعوى

المادة ٣٨

١ - في حالة رفع دعوى أمام المحكمة بعريضة مقدمة وفقا للفقرة ١ من المادة ٤٠ من النظام الأساسي ، يتعين أن توضح العريضة الطرف الذي يرفع الدعوى والدولة المدعى عليها وموضوع زعة .

توضح العريضة قدر المستطاع الأسباب القانونية التي يبني عليها المدعي قوله باختنه -اع- كمة كما تعيين الطابع المحدد للادعاء . وتتضمن عرضا موجزا للوقائع والأسس التي يقوم عليها -ع- .

يوقع النسخة الأصلية من العريضة إما وكيل الطرف الذي يقدمها أو الممثل الدبلوماسي الطرف في البلد الذي يوجد فيه مقر المحكمة أو شخص آخر مفوض حسب الأصول . وإذا كان العريضة شخصا آخر غير الممثل الدبلوماسي المشار إليه ، وجب أن يصدق على التوقيع الممثل أو السلطة المختصة في وزارة خارجية المدعي .

يحيل المسجل فورا إلى المدعي عليه صورة من العريضة مصدقة طبق الأصل .

إن بينت الدولة المدعية استنادها في القول بصحة اختصاص المحكمة إلى موافقة لم تكن قد لها أو أعربت عنها بعد الدولة التي رفعت الدعوى عليها ، تعال العريضة إلى هذه الدولة . بيد لا تقيد في الجدول العام للمحكمة ، ولا يتخذ أي إجراء في الدعوى إلا إن تقبل الدولة التي ت الدعوى عليها باختصاص المحكمة في النظر في القضية .

المادة ٣٩

في حالة رفع الدعوى أمام المحكمة بطريق الاخطار باتفاق خاص وفقا للفقرة ١ من المادة ٤٠ من نظام الأساسي ، يجوز أن يقدم الاخطار الاطراف بصورة مشتركة أو أن يقدمه أي طرف واحد -م أو أكثر . وإذا لم يقدم الاخطار بصورة مشتركة تعيين على المسجل أن يحيل فورا إلى الطرف صورة منه مصدقة طبق الأصل .

ترفق بالاطار في جميع الحالات النسخة الأصلية من الاتفاق الخاص أو صورة منه مصدقة طبق الأصل . ويوضح الاخطار كذلك موضوع المنازعة على وجه التحديد والأطراف فيها إذا لم يكن واضحا وضوحا كافيا في الاتفاق الخاص ،

المادة ٤٠

- ١ - ينبغي لجميع الخطوات التي تتخذ باسم الأطراف ، بعد رفع الدعوى ، أن تتم بواسطة وكلاء ، إلا في الحالات المبيّنة في الفقرة ٥ من المادة ٣٨ من هذه اللائحة ، ويجب أن يك للوكلاء عنوان في مقر المحكمة ترسل اليه جميع المراسلات المتعلقة بالدعوى . وتعتبر الرسائل الموجهة الى وكلاء الأطراف كأنها موجهة للأطراف أنفسهم .
- ٢ - في حالة رفع الدعوى بعريضة ، يجب ذكر اسم وكيل الطرف المدعي . وعلى الطرف المد عليه أن يعلم المحكمة باسم وكيله عند تسلمه نسخة مصدقة طبق الأصل من العريضة أو في أقرب وقت ممكن بعد ذلك .
- ٣ - في حالة رفع الدعوى بطريق الاخطار باتفاق خاص ، يجب أن يذكر الطرف الذي قس الاخطار اسم وكيله . ويجب على كل طرف آخر في الاتفاق الخاص أن يعلم المحكمة باسم وكيله تسلمه من المسجل صورة من الاخطار مصدقة طبق الأصل ، أو في أقرب وقت ممكن بعد ذلك ، لم يكن قد أعلمها باسمه من قبل .

المادة ٤١

في حالة رفع الدعوى من قبل دولة ليست طرفا في النظام الأساسي ولكنها قبلت باختة المحكمة ، استنادا الى الفقرة ٢ من المادة ٣٥ من النظام الأساسي ، وذلك بإصدارها اعلانا بذلك وفقا لقرار صادر عن مجلس الأمن بموجب المادة المذكورة (١) ، يجب أن يرافق رفع الد ايداع هذا الاعلان ، إلا اذا كان قد أودع من قبل لدى المسجل . وتفصل المحكمة في أية نتائج بشأن صحة هذا الاعلان أو أثره .

المادة ٤٢

يحيل المسجل صورة من كل عريضة ، أو اخطار باتفاق خاص ترفع بهما ، دعوى أمام المحكمة الى : (أ) الأمين العام للأمم المتحدة ؛ (ب) الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (ج) الدول الأخرى التي يحق لها المثل أمام المحكمة .

(١) اتخذ القرار النافذ حاليا في ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٦ .

المادة ٤٣

في حالة اثاره مسألة تتعلق بتفسير اتفاقية تضم بين أطرافها دولة ليست أطرافاً فسيية حسب ما هو وارد في الفقرة ١ من المادة ٦٣ من النظام الأساسي ، تنظر المحكمة فسياليمات التي ينبغي إصدارها للمسجل في هذا الصدد .

الجزء الفرعي ٢ - المرافعات الخطية

المادة ٤٤

- تصدر المحكمة ، في ضوء المعلومات التي يحفل عليها الرئيس بمقتضى المادة ٣١ من اللائحة ، الأوامر اللازمة لكي تحدد ، في جملة أمور ، عدد وثائق المرافعة وترتيبها والمهل الزمنية المحددة لها .
- يوضع في الاعتبار ، لدى اعداد الأوامر التي تصدر وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة ، أى في يكون قد أبرم بين الأطراف ولا يترتب عليه تأخير لا يبرره .
- للمحكمة أن تقرر ، بناء على طلب الطرف المعني ، تمديد أية مهلة أو اعتبار أى اجراء بعد انتهاء المهلة المحددة له اجراء صحيحا اذا اقتنعت بأن الطلب مدعم بحجرات كافية .
- للطرف الخصم في كلتا الحالتين فرصة لا يبداء وجهات نظره .
- عندما لا تكون المحكمة منعقدة ، يمارس الرئيس السلطات المخولة لها بموجب هذه المادة ، أن يخل ذلك بأى قرار تتخذه المحكمة فيما بعد . واذا اتضح من الاستشارة المشار اليها لمادة ٣١ وجود خلاف مستمر بين الأطراف بشأن تطبيق الفقرة ٢ من المادة ٤٥ أو الفقرة ٢ لمادة ٤٦ من هذه اللائحة ، تدعى المحكمة الى الانعقاد للفصل في الأمر .

المادة ٤٥

- في الدعاوى المرفوعة بعريضة ، تتألف المرافعة من مذكرة من المدعي تليها مذكرة مضادة لمدعى عليه .
- للمحكمة أن تأذن أو تقضي بتقديم رد من المدعي ، ورد على هذا الرد من المدعى عليه ، اتفاق الأطراف على ذلك أو اذا قررت المحكمة ، من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الأطراف ، نة ضرورة لهذين الردين .

المادة ٤٦

- ١ - في الدعاوى المرفوعة بطريق الاخطار باتفاق خاص ، يتحدد عدد وثائق المرافعة وترتيب تقديمها على النحو المنصوص عليه في أحكام الاتفاق ذاته ، الا اذا قررت المحكمة خلاف ذلك بـ التحقق من وجهات نظر الأطراف .
- ٢ - اذا لم يتضمن الاتفاق الخاص أى نص من هذا القبيل ، واذا لم يتفق الأطراف بعد ذلك على عدد وثائق المرافعة وترتيب تقديمها ، يودع كل طرف مذكرة ومذكرة مضادة في غضون المم نفسها . ولا تأذن المحكمة بتقديم ردود الا اذا وجدت لزوما لها .

المادة ٤٧

- للمحكمة أن تقضي في أى وقت يضم الدعاوى في قضيتين أو أكثر . ولها أن تقضي أيضا بالمشاركة في المرافعات الخطية أو الشفوية ، بما في ذلك استدعاء الشهود ؛ أو أن تقضي ، د اجراء أى ضم رسمي ، باتخاذ اجراء مشترك في أى جانب من هذه الجوانب .

المادة ٤٨

- يمكن تحديد مهل انجاز الخطوات في المرافعات بتعيين فترة زمنية محددة . ولكن لا من أن تتضمن هذه المهل ، على الدوام ، تاريخا محدد . ويجب أن تكون من القصر بالقـ الذى تسمح به طبيعة القضية .

المادة ٤٩

- ١ - تتضمن المذكرة عرضا للوقائع المتصلة بالموضوع ، وبياننا بحكم القانون ، وتحديدنا للطلبات .
- ٢ - تتضمن المذكرة المضادة اعترافا بالوقائع الواردة في المذكرة أو انكارا لها ؛ وعند الاقت عرضا لأى وقائع اضافية ؛ وملاحظات على بيان حكم القانون الوارد في المذكرة ؛ وبياننا بحكم القانون ردا عليه ، وتحديدنا للطلبات .
- ٣ - ينبغي ألا يكون الرد والرد على الرد ، اذا أذنت بهما المحكمة ، مجرد تكرار لدعاء الأطراف ، وانما ينبغي أن يبرز النقاط التي مازال تفرق بين الأطراف .

- ينبغي أن تتضمن كل وثيقة من وثائق المرافعة تحديدًا لطلبات الطرف المودع لها فسي حلة المعينة من القضية باعتبار ذلك شيئًا متميزًا عن إقامة الحجة ، أو تأكيدًا للطلبات التي سبق تقديمها .

المادة ٥ هـ

- ترفق بالنسخة الأصلية لكل وثيقة من وثائق المرافعة صور مصدقة طبق الأصل من جميع مستندات المتعلقة بالموضوع ، والمقدمة تأييدًا للادعاءات التي تتضمنها وثيقة المرافعة .
- إذا كان أحد هذه المستندات غير متعلق بالموضوع إلا جزئيًا ، يكتفى بإرفاق مقتطفات زمة منه لأغراض وثيقة المرافعة . وتودع نسخة من المستند بنصه الكامل لدى قلم المحكمة إلا إذا قد نشر وكان الحصول عليه ميسورًا .
- لدى ايداع وثيقة المرافعة ، تقدم قائمة بجميع المستندات المرفقة بها .

المادة ٥ و

- في حالة اتفاق الأطراف على أن تكون المرافعات الخطية كلها بلغة واحدة من لغتي المحكمة الرسميتين ، لا تقدم وثائق المرافعة إلا بهذه اللغة . وفي حالة عدم التوصل إلى مثل الاتفاق ، تقدم أية وثيقة مرافعة أو أي جزء منها بأية من اللغتين الرسميتين .
- في حالة استخدام لغة أخرى غير الفرنسية أو الانكليزية ، وفقًا للفقرة ٣ من المادة ٣٩ من لائحة الإسماعيلية ، ترفق بالنسخة الأصلية لكل وثيقة مرافعة ترجمة لها إلى اللغة الفرنسية أو كيزية يصدق على دقتها الطرف الذي يقدمها .
- عندما يكون أحد المستندات المرفقة بوثيقة المرافعة محررًا بلغة غير لغتي المحكمة الرسميتين ، يجب أن ترفق به ترجمة له إلى إحدى هاتين اللغتين يصدق على دقتها الطرف الذي منها . ويمكن أن تقتصر الترجمة على جزء أو مقتطفات من المستند المرفق ، على أن تكون مشفوعة هذه الحالة بمذكرة إيضاحية تحدد الفقرات المترجمة ، إلا أن للمحكمة دائمًا أن تطلب ترجمة أخرى أو ترجمة المستند بأكمله .

المادة ٥٢ (١)

- ١ - يوقع الوكيل على النسخة الأصلية لكل وثيقة مرافعة ويودعها قلم المحكمة . وترفق بها صورة معدّنة طبق الأصل منها ومن كل من المستندات المرفقة ومن أية ترجمات ، لايلاعها الى الطر الخصم وفقا للفقرة ٤ من المادة ٣٤ من النظام الأساسي ، كما يرفق بها عدد النسخ الاضافية التي يطلبها قلم المحكمة ؛ غير أنه يمكن طلب مزيد من هذه النسخ في وقت لاحق اذا نشأت حاجة الى ذلك .
- ٢ - ينبغي أن تحمل كل وثيقة مرافعة تاريخا . واذا تعين ايداع الوثيقة في تاريخ محدد فان تاريخ تسليم قلم المحكمة للوثيقة هو التاريخ الذي تأخذ به المحكمة .
- ٣ - اذا رتب المسجل أمر طبع وثيقة مرافعة بناء على طلب أحد الأطراف ،وجب تقديم نصها في وقت مبكر يسمح بايداع الوثيقة المطبوعة قلم المحكمة قبل انتهاء أية مهلة تحدد لها . ويتسبب الطبع على مسؤولية الطرف المعني .
- ٤ - يمكن في أى وقت ، بموافقة الطرف الخصم أو بإذن من الرئيس ، تصحيح أى سهو أو خطأ يرد في مستند مودع . ويخضع الطرف الخصم بكل تصحيح يجرى على هذا النحو بالطريقة ذات التي يتم بها اخطاره بوثيقة المرافعة التي يتصل بهذا هذا المستند .

المادة ٥٣

- ١ - يجوز في أى وقت ، وبعد التحقق من آراء الأطراف ، أن تقرر المحكمة ، أو أن يقرر الرئيس اذا كانت المحكمة غير منعقدة ، وضع نسخ من وثائق المرافعة والمستندات المرفقة تحت تصرف أي دولة لها حق المثل أمام المحكمة تكون قد طلبت تزويدها بها .
- ٢ - للمحكمة ، بعد التحقق من آراء الأطراف ، أن تقرر إتاحة نسخ من وثائق المرافعة والمستندات المرفقة بها للجمهور عند فتح باب المرافعة الشفوية في الدعوى أو بعد ذلك .

(١) يرجى من وكلاء الأطراف الاستعلام من قلم المحكمة عن الشكل المعتمد عند لدى المحكمة لوثائق المرافعة ، وعن الظروف التي يمكن فيها أن تتحمل المحكمة جزءا تكاليف الطباعة .

الجزء الفرعي ٣ - المرافعة الشفوية

المادة ٥٤

- ١ - تصبح القضية جاهزة للاستماع بعد قفل باب المرافعة الخطية . وتحدد محكمة تاريخا لبدء المرافعة الشفوية ، ولها أيضا ، عند الاقتضاء ، ان تقرر تأجيل فتح باب المرافعة الشفوية أو تأجيل متابعتها .
- ٢ - عندما تحدد المحكمة تاريخا لفتح باب المرافعة الشفوية أو تقرر تأجيل ذلك في اعتبارها الاولوية التي تتطلبها المادة ٧٤ من هذه اللائحة ، وأية ظروف خاصة ترى بها في ذلك طابع الاستعجال الذي تنسم به قضية معينة .
- ٣ - عندما لا تكون المحكمة منعقدة ، يمارس الرئيس السلطات المخولة لها بمقتضى المادة .

المادة ٥٥

- المحكمة ، ان استحويت ذلك ، ان تقرر طبقا للفقرة ١ من المادة ٢٢ من النظام الأساسي ، اجراء كل أو بعض المرافعات المتبقية في أية قضية في مكان غير مقر المحكمة . وقبل تقرر ذلك عليها ان تتحقق من وجهات نظر الأطراف .

المادة ٥٦

- ١ - لا يجوز ، بعد قفل باب المرافعة الخطية ، ان يقدم أى طرف أية مستندات جديدة للمحكمة الا بموافقة الطرف الخصم أو بمقتضى أحكام الفقرة ٢ من هذه المادة . وطبقا لطلب الذي يرغب في تقديم المستند الجديد أن يودع نسخته الاصلية أو صورة منه مصدقة . على الأصل مع عدد النسخ الذي يطلبه قلم المحكمة الذي عليه أن يؤمن ابلاغه الى الطرف الخصم بخلاف المحكمة بذلك . وتعتبر موافقة الطرف الخصم حاصلة اذا لم يعترض على تقديم المستند .
- ٢ - في حالة عدم الموافقة يجوز للمحكمة ، بعد استماعها للأطراف ، ان تسأذن تقديم المستند اذا رأت انه ضروري .
- ٣ - في حالة تقديم مستند جديد وفقا للفقرة ١ أو للفقرة ٢ من هذه المادة ، يحل الطرف الخصم فرصة التعليق عليه وتقديم مستندات مؤيدة لتعليقاته .
- ٤ - لا تجوز الاشارة خلال المرافعات الشفوية الى مضمون مستند لم يقدم وفقا للمادة ٣٣ من النظام الأساسي أو وفقا لهذه المادة الا اذا كان هذا المستند جزءا من بوع يمكن الحصول عليه بيسر .

٥ - لا يشكل تطبيق أحكام هذه المادة في حد ذاته سببا لتأجيل فتح باب المرافعة الشفوية أو مواصلتها .

المادة ٥٧

ينبغي لكل طرف ، دون الإخلال بالقواعد الخاصة بتقديم المستندات ، ان يبلس المسجل قبل بدء المرافعة الشفوية بوقت كاف المعلومات اللازمة عن الأدلة التي ينوى أن يقدم ، أو أن يطلب من المحكمة الحصول عليها . على ان يتضمن هذا الإبلاغ قائمة تبين الأسماء الكاملة للشهود والخبراء الذين يرغب هذا الطرف في استدعائهم ، وتوضح جنسياتهم وأوصافهم ومحال اقامتهم ، مع الإشارة بصورة اجمالية الى النقطة أو النقاط التي سيطلب منهم ادلاء الشهادة فيها ، ويجب أيضا تقديم صورة من هذا الإبلاغ لاحتلتها الى الطرف الخصم

المادة ٥٨

١ - تحدد المحكمة ما اذا كان على الأطراف ان يترافعوا قبل تقديم الأدلة أو ذلك على ان يحفظ حقهم في مناقشة هذه الأدلة .

٢ - تحدد المحكمة الترتيب الذي تستمع به الى الأطراف ، وطريقة عرض الأدلة وسؤال الشهود والخبراء أو الاستماع اليهم ، وعدد المستشارين والمحامين الذين يتكلمون باسم كل طرف من الأطراف ، وذلك بعد التحقق من وجهات نظر الأطراف وفقا للمادة (٣١) . هذه اللائحة .

المادة ٥٩

تكون جلسات استماع المحكمة علنية ، الا اذا قررت المحكمة غير ذلك أو طلب الأطراف عدم السماح بحضور الجمهور . ويمكن أن يتعلق هذا القرار أو الطلب بالجلسات كلها أو بعضها ، ويمكن أن يصدر في أى وقت .

المادة ٦٠

١ - تكون البيانات الشفوية المقدمة باسم كل طرف وجيزة قدر الامكان وذلك عند الحدود اللازمة لمحسن عرض دعواه في جلسات الاستماع . ولذلك ينبغي أن تتناول هذه البيانات المسائل التي لا تزال تفرق بين الأطراف ولا تتناول ك النقاط التي عالجتها وثائق المرافعة أن تقدم على مجرد تكرار الوقائع والحجج الواردة في تلك الوثائق .

- ٢ - عند اختتام العرض النهائي الذي يدلي به أى طرف في جلسات الاستماع ،
أوكيل هذا الطرف الطلبات النهائية لموكله دون تكرار للحجج . وتبلغ صورة من النص
قطي لها موقعة من الوكيل الى المحكمة وتحال الى الطرف الخصم .

المادة ٦١

- ١ - للمحكمة في أى وقت قبل عقد جلسات الاستماع أو اثنائها ان تبين أية نقاط
مسائل تود ان يوجه اليها الاطراف اهتماما خاصا ، أو ترى انها قد عولجت بما فيه
كفاية .
- ٢ - للمحكمة ان توجه خلال جلسات الاستماع أسئلة للموكلاء والمستشارين والمحامين
ن تطلب منهم ايضاحات .
- ٣ - لكل قاضي حق مسائل في توجيه الاسئلة ولكن عليه قبل ممارسة هذا الحق ان
صح عن نيته في ذلك للرئيس الذي هو ، بحكم المادة ٥٤ من النظام الأساسي ، المسؤول
، ادارة الجلسات .
- ٤ - يجوز للموكلاء والمستشارين والمحامين الاجابة اما فورا أو في غضون مهلة
تحددها الرئيس .

المادة ٦٢

- ١ - للمحكمة أن تدعو الأطراف في أى وقت الى تقديم الأدلة أو التفسيرات التي
إلها غرضية لتوضيح أى جانب من جوانب المسائل المطروحة ، أو أن تسعى هي نفسها للحصول
على معلومات أخرى لهذا الغرض .
- ٢ - للمحكمة عند الاقتضاء أن ترتب أمر حضور شاهد أو خبير للإدلاء به بمادة
ثناء النظر في القضية .

المادة ٦٣

- ١ - للأطراف الحق في طلب استدعاء جميع الشهود والخبراء المدرجة أسمائهم
في القائمة المرسلة للمحكمة وفقا للمادة ٥٧ من هذه اللائحة . وإذا رغب أحد الأطراف ، فسي
بمرحلة من مراحل المرافعة التزوية ، في استدعاء أحد أو خبير ام يدرج اسمه في هذه
القائمة يتعين عليه أن يخطر المحكمة والطرف الخصم بذلك مع تقديم المعلومات المطلوبة فسي
مادة ٥٧ . ويتم الاستماع الى الشاهد أو الخبير اذا لم يصدر الطرف الخصم على ذلك اسماء ،
ان رأيت المحكمة ان من المرجح ان تكون لشهادته صلة في القضية .

٢ - يجوز للمحكمة ، أو لرئيس المحكمة عندما لا تكون المحكمة منعقدة ان يتخذ بناء على طلب أحد الأطراف أو من تلقاء نفسها ، التدابير اللازمة لتمكين شهود من الأدلة بشهادتهم خارج المحكمة .

المادة ٦٤

ما لم تقرر المحكمة ، مراعاة منها لظروف خاصة ، اعتماد صيغة أخرى ،
(أ) يدلي كل شاهد قبل الأدلة بشهادته بالاعلان التالي :
" أعلن رسماً وبشرفي وضميري أنني سأقول الحق كل الحق ولا شيء غير الحق
(ب) ويدلي كل خبير قبل الأدلة بأي بيان بالاعلان التالي :
" أعلن رسماً وبشرفي وضميري أنني سأقول الحق كل الحق ولا شيء غير الحق
وان البيان الذي سأدلي به سيكون متفقاً مع قناعاتي الصادقة " .

المادة ٦٥

يوجه الوكلاء والمستشارون والمحامون الأسئلة الى الشهود والخبراء تحت اشراف الرئيس والمترجمين والقضاة ان يوجهوا اليهم أسئلة . ويجب أن يظل الشهود قبل الأدلة بشهادتهم خارج قاعة الجلسة .

المادة ٦٦

للمحكمة أن تقرر في أي وقت ، إما من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الأطراف ممارسة مهامها فيما يتعلق بالحصول على الأدلة في مكان أو موقع ذي صلة بالقضية ، وذلك بشروط تحددها المحكمة بعد التحقق من آراء الأطراف . ويتم اتخاذ التدابير اللازمة لذلك وفقاً للمادة ٤٤ من النظام الأساسي .

المادة ٦٧

١ - اذا رأت المحكمة ان الضرورة تقضي باجراء تحقيق أو بالاستعانة برأي آه الخبرة ، تقوم ، بعد الاستماع الى الأطراف ، باصدار أمر بذلك تحدد فيه موضوع التحقيق أو الخبرة وعدد المحققين أو الخبراء وطريقة تعيينهم ، كما تبين الاجراءات التي ينبغي اتباعها . وتدعو المحكمة ، عند الاقتضاء ، المحققين أو الخبراء الى الأدلة بالاعلان الرسمي .

٢ - يرسل للأطراف كل تقرير أو محضر يتعلق بالتحقيق وكل تقرير يقدمه الخبراء ،
اح لهم فرصة التعليق عليه .

المادة ٦٨

المبالغ التي تدفع للشهود والخبراء الذين يمثلون أمام المحكمة هنا* على طلبها ووفقا
قرة ٢ من المادة ٦٢ من هذه اللائحة ، والمبالغ التي تدفع للمحققين والخبراء الذين يعينون
الفقرة ١ من المادة ٦٧ ، يجرى صرفها عند الاقتضاء* من أموال المحكمة .

المادة ٦٩

١ - للمحكمة في أي وقت قبل قفل باب المرافعة الشفوية ان تطلب ، إما من
نفسها أو هنا* على طلب تقدم به أحد الأطراف وفقا للمادة ٥٧ من هذه اللائحة ، من
المنظمات الدولية العامة ، وفقا للمادة ٣٤ من النظام الأساسي ، تزويدها بمعلومات
ن لها صلة بقضية معروضة عليها . وتقرر المحكمة بعد استشارة المسؤول الأول عن إدارة المنظمة
منية ما اذا كان تقديم هذه المعلومات ينبغي أن يجرى شفويا أو خطيا ، وعن مهل تقديمها .

٢ - اذا رأت إحدى المنظمات الدولية العامة أن من المناسب أن تبادر من تلقاء
نفسها الى تقديم معلومات لها صلة بقضية معروضة على المحكمة ، تعين على هذه المنظمة
تفعل ذلك في مذكرة تودعها قلم المحكمة قبل قفل باب المرافعة الخطية . وتحفظ المحكمة
نفسها في أن تطلب استكمال هذه المعلومات اما شفويا أو خطيا عن طريق الاجابة على أية
سئلة تترى من المناسب توجيهها وفي أن تأذن للأطراف بالتعليق إما شفويا أو خطيا على
معلومات المقدمة .

٣ - في الحالة المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٣٤ من النظام الأساسي ،
المسجل ، هنا* على تعليمات المحكمة أو تعليمات الرئيس اذا كانت المحكمة غير منعقدة ،
را* اللازم على نحو ما هو منصوص عليه في الفقرة المذكورة . وللمحكمة ، أو للرئيس ، اذا كانت
محكمة غير منعقدة ، أن يحددا اعتبارا من تاريخ قيام المسجل بإبلاغ صور من وثائق المرافعة
خطية وهمر استشارة المسؤول الأول عن إدارة المنظمة العامة المعنية ، مهلة يمكن للمنظمة
تقدم للمحكمة في غضون ملاحظاتها الخطية . وترسل هذه الملاحظات الى الأطراف
ين يجوز لهم كما يجوز لممثل المنظمة المذكورة مناقشتها أثناء المرافعة الشفوية .

٤ - تعني عبارة " منظمة دولية عامة " الواردة في الفقرات السابقة منظمة دولية
ة من دول .

المادة ٧٠

١ - جميع المرافعات الشفوية والبيانات والشهادات التي يتم الادلاء بها أثناء الجلسات بأحدى لغتي المحكمة الرسميتين تترجم ترجمة شفوية الى اللغة الرسمية الأخرى ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك . وفي حالة الادلاء بها بأية لغة أخرى ، تترجم شفويا للسرو لغتي المحكمة الرسميتين .

٢ - عند استخدام لغة أخرى غير الفرنسية أو الانكليزية وفقا للفقرة ٣ من المادة ٣٩ من النظام الاساسي ، يتعين على الطرف المعني اجراء الترتيبات اللازمة لتأمين الترجمة الشفوية الى احدى اللغتين الرسميتين ؛ الا ان من واجب المسجل اجراء الترتيبات اللازمة للتوثيق من صحة الترجمة الشفوية التي يؤمنها أى من الأطراف للشهادات التي يجري الادلاء بها لصالحه . اما بالنسبة لأقوال الشهود والخبراء الذين يحضرون أمام المحكمة بناء على طلبها ، فان قلم المحكمة هو المسؤول عن اجراء الترتيبات اللازمة لترجمتها شفويا .

٣ - اذا كان لابد من استخدام لغة أخرى غير لغتي المحكمة الرسميتين فسوي المرافعات الشفوية أو البيانات أو الشهادات التي يتم الادلاء بها لصالح أحد الأطراف يتعين على هذا الطرف اخطار المسجل بذلك قبل الادلاء بها بوقت كاف لكي يتسنى لـه اتخاذ الترتيبات اللازمة .

٤ - يدلي المترجمون الشفويون الذين يأتي بهم أحد الأطراف بالاعلان التالي امام المحكمة قبل اضطلاعهم بمهمتهم في القضية :

" اعلن رسميا وبشرفي وضميري ان ترجمتي ستكون امينة وكاملة " .

المادة ٧١

١ - يدون المسجل محضرا حرفيا لكل جلسة استماع بلغة المحكمة الرسمية التي استخدمت في الجلسة . وعند استخدام لغة غير لغتي المحكمة الرسميتين ، يدون المحضر الحرفي بأحدى لغتي المحكمة الرسميتين .

٢ - في حالة الادلاء بمرافعات شفوية أو بيانات بلغة غير لغتي المحكمة الرسميتين ينبغي للطرف الذي يجري الادلاء بها لصالحه ان يزود قلم المحكمة مسبقا بنص لها بأحد اللغتين الرسميتين ، ويكون هذا النص هو النص الذي يدرج في المحضر الحرفي .

٣ - ينبغي ان يكون نص المحضر الحرفي مسبقا باسماء القضاة الحاضرين واسماء وكلاء الأطراف ومستشاريهم ومحاميهم .

- ٤ - ترسل نسخ من المحضر الحرفي الى القضاة الجالسين في القضية والسوى طرف . وللأطراف ان يقوموا ، تحت اشراف المحكمة ، بادخال تصويبات على مرافعاتهم بياناتهم ، على انه لا يجوز باى حال من الأحوال ان تغير هذه التصويبات المعنى أو قصد الأصلي . وللقضاة أيضا ادخال تصويبات على أقوالهم على النحو نفسه .
- ٥ - يتعين لإطلاع الشهود والخبراء على شهاداتهم او بياناتهم المسجلة المحضر ، ولهم حق ادخال تصويبات عليها على النحو ذاته التاح للأطراف .
- ٦ - يوقع الرئيس والمسجل نسخة واحدة مصدقة طبق الاصل من المحضر يغته النهائية بعد ادخال التصويبات عليه ، وتشكل هذه النسخة المحضر الرسمي للجلسة راض المادة ٤٧ من النظام الأساسي . وتتولى المحكمة طبع محاضر جلسات الاستماع لنية ونشرها .

المادة ٧٢

ينتهي ابلاغ الطرف الخصم أى ردّ خطّي مقدم من احد الأطراف على سؤال وجبهه ، وفقا للمادة ٦١ من هذه اللائحة ، أو أى دليل أو تفسير مقدم من أحد الأطراف وفقا ادة ٦٢ ، تتسلمه المحكمة بعد اقبال باب المرافعة الشفوية ، كما ينهني ان تتاح له نة التعليق عليه . ويجوز عند الاقتضاء إعادة فتح باب المرافعة الشفوية لهذا الغرض .

الجزء ٢ - الاجراءات الفرعية

الجزء الفرعي ١ - التدابير التحفظية

المادة ٧٣

- ١ - يجوز لأى طرف ان يقدم طلبا خطيا بتقرير تدابير تحفظية في أى وقت السير في اجراءات القضية التي يقدم الطلب بمصدرها .
- ٢ - يحدد الطلب الأسباب التي يستند اليها والنتائج التي قد تترتب على منه والتدابير المطلوبة . ويحيل المسجل فورا الى الطرف الخصم صورة عن الطلب مصدقة ق الأصل .

المادة ٧٤

- ١ - تكون لطلب تقرير التدابير التحفظية الأولوية على جميع القضايا الأخرى .
- ٢ - إذا كانت المحكمة غير منعقدة وقت تقديم الطلب ، تدعى فوراً للانعقاد للبت في هذا الطلب على وجه الاستعجال .
- ٣ - تحدد المحكمة ، أو يحدد الرئيس إذا كانت المحكمة غير منعقدة ، موعداً للاستماع إلى الطلب بحيث يتيح للأطراف الفرصة لتمثيلهم في الجلسات . وقبل المحاكم تسلم أية ملاحظات تقدم إليها قبل اقتال باب المرافعة الشفوية ، وتضع هذه الملاحظات اعتباراً .
- ٤ - يجوز للرئيس ، ريثما تنعقد المحكمة ، أن يدعو الأطراف إلى التصرف على نحو يمكن معه لآى أمر قد تصدره المحكمة يصدر طلب التدابير التحفظية أن يحقق الأثر المنشود منه .

المادة ٧٥

- ١ - للمحكمة أن تقرر في أى وقت ، من تلقاء نفسها ، النظر فيما إذا كانت ظروف القضية تستدعي تقرير تدابير تحفظية يتهيمن على أى من الأطراف أو على الأطراف جميعاً اتخاذها أو تنفيذها .
- ٢ - للمحكمة عندما يعرض عليها طلب بتقرير تدابير تحفظية ، أن تقرر تدابير مختلفة اختلافاً كلياً أو جزئياً عن التدابير المطلوبة ، أو أن تقرر تدابير ينبغي أن يتخذها أو ينفذها الطرف ذاته الذى تقدم بالطلب .
- ٣ - لا يحول رفض طلب تقرير تدابير تحفظية دون قيام الطرف الذى قدمه بتقديم طلب جديد في القضية نفسها استناداً إلى وقائع جديدة .

المادة ٧٦

- ١ - للمحكمة ، بناءً على طلب أحد الأطراف ، أن تقرر في أى وقت ، قبل إصدار الحكم النهائي في القضية ، إلغاء أو تعديل أى قرار متعلق بالتدابير التحفظية إذا رأت أن قد طرأ على الحالة تغيير يبرر إلغاء هذا القرار أو تعديله .
- ٢ - ينبغي لكل طلب مقدم من أحد الأطراف بقصد إلغاء أو تعديل قرار يتعدى بالتدابير التحفظية ، أن يبين التغيير الذى طرأ على الحالة ، والذى يعتبره مبرراً للطلب .

٣ - قبل اتخاذ أى قرار وفقا للفقرة ١ من هذه المادة تتيح المحكمة للأطراف مهلة اهداء ملاحظاتهم في هذا الصدد .

المادة ٧٧

كل تدبير تقرره المحكمة بمقتضى المادتين ٧٣ و ٧٤ من هذه اللائحة ، وكل قرار يذره المحكمة بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٧٦ من هذه اللائحة يبلّغ فوراً للأمين العام للأمم المتحدة لاحالته لمجلس الأمن وفقا للفقرة ٢ من المادة ٤١ من النظام الأساسي .

المادة ٧٨

للمحكمة ان تطلب من الأطراف معلومات عن أية مسألة تتعلق بتنفيذ التدابير التحفظية بقرارها .

الجزء الفرعي ٢ - الدفوع الابتدائية

المادة ٧٩

١ - أى دفع من جانب المدعى عليه لاختصاص المحكمة ، أو لجواز قبول المعريضة ، أو دفع آخر ، يطلب اليه قبل متابعة السير في النظر في الموضوع يجب ان يقدم خطياً المهلة المحددة لايداع المذكرة المضادة . وكل دفع من هذا القبيل يثيره طرف غير الطرف المدعى عليه ، يجب أن يودع في المهلة المحددة لايداع وثيقة المرافعة الاولى لهذا الطرف .

٢ - تتضمن وثيقة الدفع الابتدائي الوقائع والأسس القانونية التي يستند اليها المدعى ، والطلبات ، وقائمة المستندات المؤيدة ، وأية أدلة يود الطرف تقديمها . وترفق بهذه وثيقة صور من المستندات المؤيدة .

٣ - تتوقف اجراءات السير في النظر في الموضوع عند تلقي قلم المحكمة الدفع بدائي ، بتحدد المحكمة ، أو يحدد الرئيس اذا كانت المحكمة غير منعقدة ، المهلة التي ن للطرف الآخر ان يقدم في غضونهما بياناً خطياً بملاحظاته وطلباته مع ارفاق المستندات المؤيدة وذكر الأدلة اللازمة لتقديمها .

٤ - تجرى بقية اجراءات الدفع شفويا الا اذا قررت المحكمة خلاف ذلك .

٥ — تقتصر بيانات الوقائع والأسس القانونية المدرجة في وثائق المرافعة المشأ إليها في الفقرتين ٢ و ٣ من هذه المادة والبيانات والآلة المقدمة أثناء جلسات الاستماع المنصوص عنها في الفقرة ٤ ، على النقاط المتصلة بالدفع .

٦ — يجوز للمحكمة ، تمكينا لها من البت في أمرا اختصاصها في المرحلة الأولى من الدعوى ، أن تدعو الأطراف عند الاقتضاء إلى المرافعة في جميع النقاط الخاصة بالوقا وبحكم القانون وتقديم جميع الآلة المتصلة بالسألة .

٧ — تصدر المحكمة ، بعد الاستماع إلى الأطراف ، قرارا في صورة حكم أو — باقرار الدفع أو برفضه أو باخباره ، في ظروف الدعوى ، دفعا لا يتسم بطابع ابتدائي محدة وإذا رفضت المحكمة الدفع أو اعتبرته دفعا لا يتوفر فيه الطابع الابتدائي المحضر ، قامت به مهل لمواصلة الدعوى .

٨ — تنفذ المحكمة كل اتفاق يتم التوصل إليه بين الأطراف ويقضي بأن يجب — أثناء النظر في الموضوع ، الفصل في أي دفع يقدم بمقتضى الفقرة ١ من هذه المادة .

الجزء الفرعي ٣ - الادعاءات المضادة

المادة ٨٠

- ١ - يمكن تقديم ادعاء مضاد بشرط أن يكون مرتبطا ارتباطا مباشرا بموضوع ادعاء لرفا الخصم وأن يكون مما يدخل في اختصاص المحكمة .
- ٢ - يقدم الادعاء المضاد في المذكرة المضادة للطرف الذي يقدمه ويرد ضمن باته .
- ٣ - في حالة الشك في قيام الترابط بين المسألة المعروضة بوصفها ادعاء مضادا ، ن موضوع ادعاء الطرف الخصم ، تقرر المحكمة بعد الاستماع للأطراف ضم أو عدم ضم هذه مسألة الى الدعوى الأصلية .

الجزء الفرعي ٤ - التدخل

المادة ٨١

- ١ - ينبغي توقيع طلبات الاذن بالتدخل بمقتضى أحكام المادة ٦٢ من النظام ساسي ، على النحو المبين في الفقرة ٣ من المادة ٣٨ من هذه اللائحة ، وايداعها فسي ب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز موعد اقبال باب المرافعة الخطية . بيد أنه يجوز للمحكمة ظروف استثنائية أن تقبل طلبا مقدما في وقت لاحق .
- ٢ - يبين الطلب اسم الوكيل ، ويحدد القضية التي يتعلق بها ويوضح مايلي :
(أ) المصلحة ذات الطبيعة القانونية التي ترى الدولة التي تطلب التدخل أنها تتأثر بالحكم في القضية ؛
(ب) محل التدخل على وجه التحديد ؛
(ج) أى أساس للاختصاص ترى الدولة التي تطلب التدخل أنه قائم بينها وبين إف القضية ؛
- ٣ - يتضمن الطلب قائمة بالمستندات المؤيدة التي ينبغي أن ترفق به .

المادة ٨٢

١ - تودع الدولة التي ترغب في الافادة من حق التدخل الذي تخوله لهـ المادة ٦٣ من النظام الأساسي اعلانا بهذا المعنى موقعا على النحو المبين في الفقرة ٣ مـ المادة ٣٨ من هذه اللائحة . ويودع هذا الاعلان في أقرب وقت ممكن ، وفي موعد لا يتجـ التاريخ المحدد لفتح باب المرافعة الشفوية . بيد أنه يجوز للمحكمة أن تقبل ، في ظلـه استثنائية ، اعلانا مقدما في وقت لاحق .

٢ - يبين الاعلان اسم الوكيل ، ويحدد القضية والاتفاقية اللتين يتعلق بهـ ويتضمن مايلي :

(أ) معلومات خاصة عن الأساس الذي تستند اليه الدولة التي تقدم الاعـلا في اعتبار نفسها طرفا في الاتفاقية ؛

(ب) تحديد أحكام الاتفاقية التي ترى أن تفسيرها موضع نظر ؛

(ج) عرض لتفسيرها هي لهذه الأحكام ؛

(د) قائمة بالمستندات المؤيدة التي ينبغي أن توفق بالاعلان .

٣ - يجوز أن تودع مثل هذا الاعلان دولة تعتبر نفسها طرفا في الاتفاقيةـ التي يكون تفسيرها موضع نظر ولكنها لم تنطق الاخطار المنصوص عليه في المادة ٦٣ من النظر الأساسي .

المادة ٨٣

١ - ترسل الى الأطراف فوراً صور طبق الأصل من طلب الاذن بالتدخل المقـ استنادا الى المادة ٦٢ من النظام الأساسي ، أو من اعلان التدخل استنادا الى المادة ٧ من النظام الأساسي ، ويطلب من الأطراف تقديم ملاحظاتهم الخطية في غضون مهلة تحددـ المحكمة أو يحددها الرئيس اذا كانت المحكمة غير منعقدة .

٢ - يحيل المسجل أيضا صوراً من الطلب أو الاعلان الى : (أ) الأمين العـ للأمم المتحدة ؛ (ب) أعضاء الأمم المتحدة ؛ (ج) الدول الأخرى التي يحق لها المشـ أمام المحكمة ؛ (د) كل دولة أخرى تم اخطارها بموجب المادة ٦٣ من النظام الأساسي .

المادة ٨٤

١ - للمحكمة أن تفصل في أمر الموافقة على طلب الاذن بالتدخل المقدم استنادا الى المادة ٦٢ من النظام الأساسي ، أو في أمر جواز قبول التدخل استنادا الى المادة ٦٣ من النظام الأساسي ، ويكون قرارها هذا اجراء يتسم بالأولية ، الا اذا قررت المحكمة خلاف ذلك في الظروف القضية .

٢ - في حالة ايداع اعتراض ، خلال المهلة المحددة وفقا للمادة ٨٣ من هذه وثيقة ، على طلب تدخل أو على جواز قبول اعلان تدخل ، ينبغي للمحكمة قبل أن تتخذ قرارا في الشأن أن تستمع الى الدولة التي تطلب التدخل وكذلك الى الأطراف .

المادة ٨٥

١ - في حالة الموافقة على طلب اذن بالتدخل مقدم استنادا الى المادة ٦٢ من النظام الأساسي ، تزود الدولة المتدخلة بصور من وثائق المرافعة والمستندات المرفقة بهـا ، ين لها حق تقديم بيان خطي في غضون مهلة تحددها المحكمة . وتحدد مهلة أخرى يمكن لمرافع ، ان شاءوا ، أن يقدموا في غضون ملاحظاتهم الخطية على هذا البيان قبل المرافعة غوية . وعندما لا تكون المحكمة منعقدة ، يقوم الرئيس بتحديد هاتين المهلتين .

٢ - تتوافق المهلتان المحددتان وفقا للفقرة السابقة بقدر الامكان مع المهلة محددة سابقا لايداع وثائق المرافعة في القضية .

٣ - للدولة المتدخلة أن تقدم أثناء المرافعة الشنوية ملاحظاتها حول موضوع التدخل .

المادة ٨٦

١ - في حالة قبول تدخل استنادا الى المادة ٦٣ من النظام الأساسي ، تزود الدولة المتدخلة بصور من وثائق المرافعة والمستندات المرفقة بهـا ، ويكون لها حق تقديم ملاحظاتها الخطية في موضوع التدخل ، في غضون مهلة تحددها المحكمة أو يحددها الرئيس كانت المحكمة غير منعقدة .

٢ - تبلغ هذه الملاحظات للأطراف ولكل دولة أخرى أذن لها بالتدخل ، وللدوا المتدخلة أن تقدم أثناء المرافعة الشفوية ملاحظاتها بشأن موضوع التدخل .

الجزء الفرعي ٥ - الاحالة الخاصة الى المحكمة

المادة ٨٧

١ - عندما تعرض على المحكمة وفقا لمعاهدة أو اتفاقية نافذة دعوى قضائية بشأن عرضت على هيئة دولية أخرى ، تطبق في هذه الدعوى أحكام النظام الأساسي وأحكام المادة الثالثة المتعلقة بالدعوى القضائية .

٢ - تبين عريضة رفع الدعوى القرار أو الاجراء الذي اتخذته الهيئة الدولية المعند وترفق بها صورة منه ؛ وتتضمن العريضة ، بعبارة دقيقة ، المسائل المثارة ضد هذا القرار أو الاجراء ، والتي تشكل موضوع الخلاف المحال الى المحكمة .

الجزء الفرعي ٦ - التنازل عن الدعوى

المادة ٨٨

١ - اذا قام الأطراف ، سواء مشتركين أو منفردين ، باخطار المحكمة خطيا ، في وقت قبل صدور الحكم النهائي في موضوع الدعوى ، باتفاقهم على التنازل عن الدعوى ، تصد المحكمة أمرا تسجل فيه هذا التنازل وتقضي فيه بشطب الدعوى من الجدول .

٢ - في حالة اتفاق الأطراف على التنازل عن الدعوى نتيجة توصلهم الى تسوية ودية للنزاع ، يمكن للمحكمة ، اذا رغب الأطراف في ذلك ، أن تذكر هذه الواقعة في الأوامر الذي يقضي بشطب الدعوى من الجدول ، أو أن تبين في هذا الأمر ، شروط التسوية ، أو أن تورد هذه الشروط في مرفق له .

٣ - عندما لا تكون المحكمة منعقدة ، يجوز للرئيس أن يصدر أي أمر من الأوامر بموجب هذه المادة .

المادة ٨٩

- ١ - إذا حدث أثناء سير دعوى مرفوعة بتقديم عريضة أن قام الطرف الذي رفع الدعوى بالمحكمة خطياً بتنازله عن متابعة الدعوى ولم يكن المدعي عليه قد اتخذ بعد أية خطوة فسي عوى حتى تاريخ تسلم قلم المحكمة التنازل المذكور ، تصدر المحكمة أمراً تسجل فيه رسمياً ازل عن الدعوى وتقضي فيه بشطب الدعوى من الجدول . ويرسل المسجل صورة من هذا الأمر المدعي عليه .
- ٢ - إذا كان المدعي عليه قد اتخذ فعلاً خطوة في الدعوى قبل تسلم اخطار التنازل الدعوى ، تحدد المحكمة مهلة يمكنه أن يعلن في غضوننها ما إذا كان يعترض على هــ ازل ، وفي حالة عدم اثاره اعتراض على التنازل قبل انتهاء المهلة ، يعتبر التنازل مقبولاً ، در المحكمة أمراً تسجل فيه التنازل رسمياً وتقضي فيه بشطب الدعوى من الجدول . وفي حالة ة اعتراض تستمر الدعوى .
- ٣ - عندما لا تكون المحكمة منعقدة ، يجوز للرئيس أن يمارس السلطات التي تخولها هذه المادة .

الجزء ها - الاجراءات أمام الغرف

المادة ٩٠

الاجراءات أمام الغرف المذكورة في المادتين ٢٦ و ٢٩ من النظام الأساسي ، تحكمها ام الأبواب الأول والثاني والثالث التي تنطبق على الدعاوى القضائية أمام المحكمة ، وذلك راحة أحكام النظام الأساسي وأحكام هذه اللائحة التي تتعلق بها على وجه التخصيص .

المادة ٩١

- ١ - في حالة طلب النظر في القضية في احدى الغرف المشكلة عملاً بالفقرة ١ مسن دة ٢٦ أو المادة ٢٩ من النظام الأساسي ، يتعين ذكر هذا الطلب في الوثيقة التي ترفع بها بوى أوارفاقه بها . ويستجاب لهذا الطلب في حالة اتفاق الأطراف .

- ٢ - حينما يتسلم قلم المحكمة هذا الطلب ، يقوم الرئيس بإبلاغه الى أعضاء الغرّة المعنية ، ويتخذ الخطوات اللازمة لأعمال أحكام الفقرة ٤ من المادة ٣١ من النظام الأساسي .
- ٣ - يدعو رئيس المحكمة الغرّة الى الانعقاد في أقرب تاريخ حسب مقتضيات الا.

المادة ٩٢

١ - تتألف المرافعة الخطية في الدعاوى المعروضة على الغرّة من وثيقة مرافعة واحدة يقدمها كل طرف . وفي حالة الدعوى المرفوعة بتقديم عريضة ، تسلم وثائق المرافعة من غرضون مهل متعاقبة . وفي حالة الدعوى المرفوعة بالاخطار باتفاق خاص ، تودع الوثائق من غرضون مهلة واحدة مالم يتفق الأطراف على ايداعها بالتعاقب . وتحدد المحكمة المهل المشب إليها في هذه الفقرة ، أو يحددها الرئيس اذا كانت المحكمة غير منعقدة ، وذلك بعد التشب مع الغرّة المعنية ان كانت قد شكلت فعلا .

٢ - للغرّة أن تأذن أو تقضي بتقديم وثائق مرافعة أخرى اذا اتفق الأطراف على ذلك أو اذا قررت الغرّة ، من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أحد الأطراف ، أن هذه الوثائق ضرورية .

٣ - تجرى مرافعة شفوية الا اذا اتفق الأطراف على الاستغناء عنها ، ووافق الغرّة على ذلك . وللغرّة الحق ، حتى في حالة عدم احراء مرافعة شفوية في أن تطلب من الأطراف أن يقدموا لها شفوياً معلومات أو تفسيرات .

المادة ٩٣

يتم النطق بالأحكام التي تصدرها الغرّة في جلسة علنية تعقدّها الغرّة المعنية.

الجزء ١ - الأحكام والتفسير وإعادة النظر

الجزء الفرعي ١ - الأحكام

المادة ٩٤

- ١ - عندما تقضي المحكمة من مداولاتها وتعتمد حكمها ، يخطر الأطراف بموع النطق به .

٢ - يتم النطق بالحكم في جلسة علنية تعقدتها المحكمة ، ويصبح الحكم ملزماً
إف اعتباراً من يوم النطق به .

المادة ٩٥

١ - يوضح نص الحكم ما إذا كان صادراً عن المحكمة أو عن إحدى الغرف ويتضمن
ب :

- تاريخ النطق به ؛
- أسماء القضاة الذين اشتركوا فيه ؛
- أسماء الأطراف ؛
- أسماء وكلاء الأطراف ومستشاريهم ومحاميهم ؛
- عرض موجز للإجراءات ؛
- طلبات الأطراف ؛
- بيان الوقائع ؛
- الأسباب القانونية ؛
- منطوق الحكم ؛
- تحصيل المصاريف ، ان اتخذت المحكمة قراراً بهذا الشأن ؛
- عدد وأسماء القضاة الذين شكلوا الأغلبية ؛
- تحديد نص الأصل الرسمي للحكم .

٢ - لكل قاض ، اذا شاء ، أن يرفق بالحكم عرضاً لرايه الفردى سواء كان مخالفاً
الأغلبية أم لا ؛ وللقاضي الذى يرغب في تسجيل موافقته أو اعتراضه دون بيان الأسباب
على ذلك في شكل اعلان . وتطبق هذه القاعدة نفسها على أوامر المحكمة .

٣ - تودع في محفوظات المحكمة نسخة واحدة من الحكم موقعة ومختومة بخاتم المحكمة
الأصول ، وتحال نسخة أخرى الى كل طرف من الأطراف . ويحيل المسجل نسخة منه الى
الأمين العام للأمم المتحدة ؛ (ب) أعضاء الأمم المتحدة ؛ (ج) الدول الأخرى التي يحق
لحضور أمام المحكمة .

المادة ٩٦

عندما تجرى المرافعة الخطية والمرافعة الشفوية ، بناءً على اتفاق بين الأطراف باحدى لغتي المحكمة الرسميتين ، ويتعين وفقاً للفقرة ١ من المادة ٣٩ من النظام الأساسي إصدار الحكم بهذه اللغة ، يعتبر نص الحكم الصادر بهذه اللغة هو الأصل الرسمي .

المادة ٩٧

إذا قررت المحكمة بمقتضى المادة ٦٤ من النظام الأساسي أن يتحمل أحد الأطراف كليا أو جزئيا ، المصاريف التي تكبدها الطرف الآخر ، يمكن للمحكمة أن تصدر أمرا بذلك .

الجزء الفرعي ٢ - طلبات تفسير الأحكام أو إعادة النظر فيها

المادة ٩٨

١ - في حالة الاختلاف حول تحديد معنى حكم أو نطاق تطبيقه يحق لأي طرف أن يتقدم بطلب بتفسيره ، سواء كانت الدعوى الأصلية قد رفعت بتقديم عريضة أو بالاختصاص باتفاق خاص .

٢ - يجوز تقديم طلب تفسير الحكم اما بعريضة أو باخطار باتفاق خاص على ذلك بين الأطراف ، ويوضح الطلب بدقة النقطة أو النقاط المتنازع عليها فيما يتعلق بمعنى الحكم أو نطاق تطبيقه .

٣ - في حالة تقديم طلب التفسير بعريضة ، ينبغي أن تورد هذه العريضة دعوى الطرف الذي قدمها ، وللطرف الخصم الحق في أن يقدم ملاحظاته الخطية عليها في غضون مهلة تحددها المحكمة ، أو يحددها الرئيس ، اذا كانت المحكمة غير منعقدة .

٤ - للمحكمة عند الاقتضاء ، سواء كان الطلب مقدما بعريضة أو باخطار باتفاق خاص أن تتيح للأطراف فرصة تقديم مزيد من التفسيرات خطيا أو شفويا .

المادة ٩٩

١ - يقدم طلب إعادة النظر في الحكم بعريضة تتضمن البيانات اللازمة لإثبات استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة ٦١ من النظام الأساسي . وترفق بالعريضة المستندات المؤيدة

- ٢ - للطرف الخصم الحق في تقديم ملاحظاته الخطية على جواز قبول العريضة من مهلة تحددها المحكمة أو يحددها الرئيس إذا كانت المحكمة غير منعقدة . وتبلغ هذه نظات للطرف الذى قدم العريضة .
- ٣ - للمحكمة قبل أن تفصل في أمر جواز قبول العريضة ، أن تتيح للأطراف فرصة للاعراب عن وجهات نظرهم في هذا الصدد .
- ٤ - إذا وجدت المحكمة أن العريضة جائزة القبول ، قامت بعد التحقق من تنظر الأطراف ، بتحديد مهل للإجراءات الأخرى التي تراها ضرورية للفصل في موضوع عة .
- ٥ - إذا قررت المحكمة أن يكون فتح باب إجراءات إعادة النظر مرهوناً بالتنفيذ المسبق أصدرت أمراً بهذا المعنى .

المادة ١٠٠

- ١ - إذا كان الحكم المراد تفسيره أو إعادة النظر فيه صادراً عن المحكمة ، قامت للنظر في طلب التفسير أو إعادة النظر . وإذا كان الحكم صادراً عن إحدى الغرف قامت المعنية بالنظر في طلب التفسير أو إعادة النظر .
- ٢ - يصدر قرار المحكمة أو الغرفة بشأن طلب التفسير أو إعادة النظر في شكل حكم .

الجزء زأى - التعديلات المقترحة من الأطراف

المادة ١٠١

للأطراف في قضية ما أن يقترحوا بالاتفاق المشترك فيما بينهم إدخال تعديلات أو إضافات على القواعد الواردة في هذا الباب ، باستثناء المواد ٩٣ إلى ٩٧ . وللمحكمة أو الغرفة خذ بهذه التعديلات أو الإضافات إذا رأتها مناسبة لظروف القضية .

الباب الرابع

اجراءات الافتاء

المادة ١٠٢

١ - تطبق المحكمة في ممارسة مهام الافتاء التي تخولها لها المادة ٦٥ من الد الأساسي ، أحكام هذا الباب من اللائحة ، بالإضافة الى أحكام المادة ٩٦ من الميثاق والبد الرابع من النظام الأساسي .

٢ - تهتدى المحكمة في ذلك ، أيضا بأحكام النظام الأساسي وبأحكام هذه ال المتعلقة بالدعاوى القضائية وذلك بقدر ما تراها . ولهذا الغرض ، تبحث المحكمة قبل كل ش فيما اذا كان طلب الفتوى متصلا أو لا بمسألة قانونية قائمة حاليا بين دولتين أو عدة دول .

٣ - في حال طلب فتوى بشأن مسألة قانونية قائمة حاليا بين دولتين أو عدد ، تطبق المادة ٣١ من النظام الأساسي وكذلك أحكام هذه اللائحة المتصلة بتطبيق تلك الماد

المادة ١٠٣

عندما تعمد الهيئة المرخصة من ميثاق الأمم المتحدة أو وفقا لأحكامه باستفتاء المحأ الى ابلاغ المحكمة أن طلبها يقتضي ردا عاجلا ، أو عندما ترى المحكمة أن من المستصوب اعط رد سريع ، تتخذ المحكمة جميع الخطوات للاسراع بالاجراءات اللازمة وتتخذ في أقرب وقت ممأ للاستماع الى الطلب والمداولة بشأنه .

المادة ١٠٤

تحال جميع طلبات استفتاء المحكمة الى المحكمة بواسطة الأمين العام للأمم المتحد أو ، عند الاقتضاء ، بواسطة أعلى موظف في الهيئة أو الوكالة المرخصة بطلب الفتوى . وتح المستندات المشار اليها في الفقرة ٢ من المادة ٦٥ من النظام الأساسي الى المحكمة في ال ذاته الذي يقدم فيه الطلب أو في أقرب وقت ممكن بعد تقديمه ، بعدد النسخ الذي يتطلبه قلم المحكمة .

المادة ١٠٥

- ١ — يبلغ المسجل البيانات الخطية المقدمة للمحكمة الى جميع الدول والمنظمات تكون هي نفسها قد تقدمت بمثل هذه البيانات .
- ٢ — تقوم المحكمة ، أو يقوم رئيس المحكمة اذا كانت المحكمة غير منعقدة ، بما يلي :
(أ) تحديد الشكل والمدى اللذين يمكن أن تقبل بهما التعليقات التي تأذن بها
٤ من المادة ٦٦ من النظام الأساسي ، وتحديد المهلة التي يمكن خلالها تقديم هذه
يقات خطيا ؛
(ب) تقرير ما اذا كان سيسمح بمرافعة شفوية يمكن خلالها تقديم بيانات وتعليقات
مة بمقتضى المادة ٦٦ من النظام الأساسي ، وتحديد موعد فتح باب هذه المرافعة .

المادة ١٠٦

للمحكمة ، أولرئيسها اذا كانت المحكمة غير منعقدة ، أن يقررا وضع البيانات الخطية
تندات المرفقة تحت تصرف الجمهور عدد فتح باب المرافعة الشفوية أو بعد ذلك ، واذا كان
الفتوى متصلا بمسألة قانونية قائمة حاليا بين دولتين أو عدة دول ، وجب استشارة الدول مقدما ،

المادة ١٠٧

- ١ — عندما تنتهي المحكمة من مداولاتها وتعتمد فتاها ، يتم النطق بهذه الفتوى
سة غنية للمحكمة .
- ٢ — تتضمن الفتوى مايلي :
تاريخ النطق بها ؛
أسماء القضاة الذين اشتركوا فيها ؛
عرضا موجزا للاجراءات ؛
بيانا بالوقائع ؛
الأسباب القانونية ؛
الرد على السؤال الموجه الى المحكمة ؛

عدد وأسماء القضاة الذين شكلوا الأغلبية ؛

تحديد نص الأصل الرسمي للفتوى .

٣ - لكل قاض ، اذا شا ، أن يرفق بفتوى المحكمة عرضا لرأيه الفردي سواء كـ مخالفا لرأى الأغلبية ، أم لا ؛ وللقاضي الذى يرغب في تسجيل موافقته أو اعتراضه دون بيـ الأسباب أن يفعل ذلك في شكل اعلان .

المادة ١٠٨

يخطر المسجل الأمين العام للأمم المتحدة ، وعدد الاقتضا ، أعلى موظف في الهيأة أو الوكالة التي طلبت الفتوى ، بالتاريخ ، والساعة المحددين للجلسة العلنية للنطق بالفتوى ويخطر بذلك أيضا ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، والدول الأخرى وممثلي الوكـ المتخصصة والمنظمات الدولية العامة المعنية بالأمر مباشرة .

المادة ١٠٩

تودع في محفوظات المحكمة نسخة واحدة من الفتوى موقعة ومختومة بخاتم المحكمة حسب الأصول ، وترسل نسخة أخرى الي الأمين العام للأمم المتحدة ، وترسل عدد الاقتضا ، نسخة ثالثة الي أعلى موظف في الهيأة أو الوكالة التي طلبت فتوى المحكمة . ويرسل المسجل نسخة الفتوى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأخرى وللوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية العامة المعنية بالأمر مباشرة .

الرئيس
(التوقيع) أ . خيمينيز دى أرين

مسجل المحكمة
(التوقيع) س. اكواروي

PRINTED IN THE NETHERLANDS